مقاربات في التعامل مع قضايا العمل والتشغيل

خصائص أسواق العمل العربية بالمنطقة

- عدم التجانس بين الاقتصاديات العربية
- الضغوط الديمغرافية على سوق العمل
- انماط التوظيف

خصائص أسواق العمل العربية

- ضعف الأداء الاقتصادي:
  - حجم النشاط الاقتصادي
  - هيكل القطاعات الإنتاجية
  - ضعف الصناعة ومحدوديتها وبطء تطورها
  - بروز دور قطاع الخدمات
- غلبة اليد العاملة الزراعية بدرجات متفاوتة حسب الأقطار:
  - ✓الأثر على هيكل التشغيل والأجور والإنتاجية
  - ✓الأثر على التقانة
  - ✓الأثر على حركية القوى العاملة

- ازدواجية السوق
  - ✓مُنظم/ غير منظم
  - ✓حديث/ تقليدي
  - ✓عام/ خاص
  - ✓وطني/ وافد

- دور واسع للقطاع العام الإنتاجي والحكومة
  - ✓الدولة (مع القطاع العام) رب العمل الأكبر وخصوصاً للمتعلمين
  - ✓منظومات الأجر الحكومية جامدة وغير مرتبطة بالإنتاج والإنتاجية
  - ✓البطالة المقنعة
  - ✓نقص الفاعلية الاقتصادية فيه وتشوه السوق

- ضُعف الإسهام في النشاط الاقتصادي:
  - ✓فتوة السكان
  - ✓ضعف إسهام المرأة الرسمي
- انتشار البطالة
  - ✓غموض القياس
  - ✓الحجم والمعدلات
  - ✓الفئات المختلفة (شباب، نساء، قادمين للعمل لأول مرة) .
  - ✓مدة البطالة

- ضعف الحماية الاجتماعية للعمل: (تختلف حسب أقسام السوق)
  - ✓أمن العمل: ضمان تعويضات البطالة الرسمي
  - ✓الأمن داخل العمل:
    - الأمن الصناعي
    - العمل النقابي
- تدني مهارات العاملين
  - ✓شيوع الأمية
  - ✓نقص التكوين المهني والتدريب

- ✓خلل في مخرجات التعليم وصلتها بسوق العمل.
- ✓خلل في آلية التوظيف والتقييم والارتقاء
- ✓النتيجة: ضعف الإنتاجية وخسران القدرة التنافسية

- استخدام المخزون التعليمي
  - ✓التوظيف العمومي
  - ✓الترقيات الآلية
  - ✓بطالة المتعلمين
  - ✓البطالة المقنعة

- حركية القوى العاملة العربية
  - ✓العمالة الوافدة وتدهور مؤهلاتها
  - ✓الهجرة إلى الخارج
  - ✓هجرة الأدمغة

- سنحاول وصف أسواق العمل العربية بقدر ما يتوفر لنا من بيانات. إن مسألة تحليل هذه البيانات مهمة ولكن قد تكون ملتوية لأنها ليست علمية دقيقة وتحتاج إلى آليات اقتصاد القياس والموديلات الإقتصادية التي هي خارج إطار هذا البرنامج. مع هذا فانا أعتقد أن هناك فائدة من هذا العرض.

1. تمتاز الدول العربية بمعدلات لنمو سكاني عالية نسبيا، حيث بلغ عدد السكان نحو 357 مليون نسمة، بعد أن تضاعف منذ عام 1980 (الجدول 1). ومن بين 357 مليون ينتمي 231 مليون منهم، أي الثلثان، إلى الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية، مثل: مصر (81) مليون والسودان (44) مليون. فمنذ 1980 بلغ معدل النمو في الدول العربية 2.4% سنويا، بينما في 2010 بلغ 1.8%.

الجدول (1): حجم ونمو السكان في المنطقة العربية 1980 – 2025

البلد أو المنطقة	مجموع السكان			الزيادة	معدل النمو السنوي	
	1980	2010	2025	2010-2025	1980-2010	2010-2025
	(آلاف)			(آلاف)	(نسبة مئوية)	
العالم	4,453,007	6,895,889	8,002,978	1,107,089	1.5	1.0
المنطقة العربية، منها:	172,699	357,433	467,945	110,512	2.4	1.8
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	113,085	230,985	343,256	112,271	2.4	2.1
مصر	44,952	81,121	100,909	19,788	2.0	1.5
العراق	13,744	31,672	48,885	17,213	2.8	3.1
ليبيا	3,063	6,355	7,465	1,110	2.4	0.8
فلسطين	1,510	4,039	6,207	2,168	3.3	2.8
الصومال	6,436	9,331	14,152	4,821	1.2	2.6
السودان	20,071	43,522	60,811	17,289	2.6	2.4
سوريا	8,907	20,411	26,009	5,598	2.8	1.7
تونس	6,457	10,481	11,921	1,440	1.6	1.0
اليمن	7,945	24,053	36,698	12,645	3.7	3.0

2. معظم سكان الدول العربية شباب تقل أعمارهم عن 25 سنة، حيث أن ثلث سكان المنطقة العربية تقل أعمارهم عن 15 سنة والشباب يمثلون الخمس منهم، إذ تتراوح أعمارهم بين 15 ـ 24 سنة.

عن الدول العربية لديها أعلى معدلات الإخصاب في العالم، حيث كان معدل الخصوبة للمرأة الواحدة ستة أطفال خلال الثمانينيات من القرن الماضي، الجدول (2).

الجدول (2): عدد الشباب في المنطقة العربية
2025 – 1980

البلد أو المنطقة	عدد السكان (15-24 سنة) (آلاف)			النسبة الإجمالية للسكان (نسبة مئوية)		
	1980	2010	2025	1980	2010	2025
العالم	839,244	1,212,960	1,219,353	19	18	15
المنطقة العربية، منها:	33,486	70,286	82,139	19	20	18
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	21,854	45,983	58,094	19	20	17
مصر	8,889	16,009	17,270	20	20	17
العراق	2,495	6,205	9,702	18	20	20
ليبيا	558	1,124	1,363	18	18	18
فلسطين	289	858	1,161	19	21	19
الصومال	1,225	1,732	2,750	19	19	19
السودان	3,764	8,568	11,825	20	20	19
سوريا	1,748	4,166	5,011	20	20	19
تونس	1,362	1,994	1,635	21	19	14
اليمن	1,524	5,327	7,377	19	22	20

3. منذ عام 1980، بلغ سكان الحضر أكثر من الضعف في البلدان العربية التي تمر بمرحلة إنتقالية، إذ قفز من 43 مليون نسمة في 1980 إلى 105 مليون في 2010. ما يمثل حوالي نصف العدد الإجمالي للسكان، كما هو موضح في الجدول (3)، وسجلت زيادات أكبر في خلال العقود الثلاثة الماضية في فلسطين وسورية حيث تضاعف عدد سكان الحضر بثلث مرات. وفي السودان تضاعف هذا العدد ثلاث مرات، وفي اليمن تضاعف عدد سكان الحضر ست مرات. ويعيش في القاهرة التي تحتل المرتبة (20) من بين أكبر التجمعات الحضرية في العالم، حوالي 11.2 مليون نسمة.

الجدول (3): سكان الحضر في المنطقة العربية 1980 – 2025
والتجمعات السكانية الكبرى 2011

البلد أو المنطقة	سكان الحضر			التجمعات السكانية الكبرى	السكان
	1980	2010	2025		2011
	(آلاف)				(آلاف)
العالم	1,753,229	3,558,578	4,642,582	-	-
المنطقة العربية، منها:	73,029	195,849	275,024	-	-
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	42,953	104,670	154,163	-	-
مصر	17,438	35,186	47,751	القاهرة	11,169
العراق	9,005	21,073	32,956	بغداد	6,036
ليبيا	2,147	4,929	6,007	طرابلس	1,127
فلسطين	943	2,994	4,669	رام الله	75
الصومال	1,722	3,479	6,375	مقديشو	1,554
السودان	3,013	11,083	17,063	الخرطوم	4,632
سوريا	4,106	11,363	16,082	دمشق	2,650
تونس	3,265	6,928	8,316	تونس	790
اليمن	1,314	7,635	14,944	صنعاء	2,419

4. التنوع الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية. ففي الواقع من ينظر إلى المؤشرات الاقتصادية الإجمالية على المستوى العربي العام لابد وأن ينتهي إلى توصيات سياسية عمومية الطابع وغير فعالة. فالعالم العربي أبعد ما يكون عن اعتباره كيانا موحدا: يتراوح الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد ما بين 64 الف دولار في قطر و281 دولار في الصومال (الجدول 4). هذا الفارق الهائل في الثروة مرتبط بثلاثة متغيرات مركزية: حجم الصادرات النفطية، وحصة المهاجرين الوافدين من إجمالي القوى العاملة، وما إذا كانت الدولة ترزح تحت وطأة النزاعات وعدم الاستقرار السياسي أم لا.

الجدول (4): المؤشرات الرئيسية للبلدان العربية (أحدث الاحصائيات)

الدولة	الدخل الوطني العام للفرد ($)	% الصادرات النفط من إجمالي الناتج المحلي	% المهاجرة من كتلة القوى العاملة
قطر	64,193	60	60
الكويت	48,310	50	3
الإمارات	38,436	71	1
البحرين	34,310	30	2
السعودية	22,300	40	60
عُمان	19,740	76	60
ليبيا	11,630	60	3
لبنان	9,600	60	31
تونس	6,490	6	15
الجزائر	5,940	83	10
مصر	4,940	11	9
الأردن	4,820	60	4
سورية	4,110	16	15
المغرب	3,860	0	17
اليمن	2,090	53	16
السودان	1,780	27	0
الصومال	281	0	4

5. منذ قرون، الهجرة سمة مميزة في المنطقة العربية التي تقع عند تقاطع ثلاث قارات، شهدت العديد من البلدان الأكثر فقرا في المنطقة العربية نزوحا كبيرا، أغلبه غير مشروع، نحو أوربا، وكذلك نحو البلدان الأغنى في المنطقة، وتتسم الهجرة في المنطقة العربية بهجرة اليد العاملة بأعداد كبيرة ومتزايدة خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تسع دول من بين العشرين دولة في العالم التي كانت لها أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين في عام 2010 تنتمي إلى المنطقة العربية. البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية تستقبل الهجرة وتصدرها، لكن في ليبيا وسورية يتجاوز عدد المهاجرين الوافدين عدد المهاجرين إلى الخارج.

وفي الواقع، كل هذه الدول التسع لها اعداد كبيرة من المغتربين في دول أخرى. وتتراوح نسبة السكان العرب الذين يعيشون في الخارج من مستوى منخفض بلغ 3% في سورية واليمن إلى أعلى مستوى بلغ 137% في فلسطين. وارتفع عدد المهاجرين بين عامي 2000 و2010 في الدول التسع من حوالي 12 مليون إلى 15.4 مليون، (الجدول 5).

الجدول (5): المهاجرين الدوليين من وإلى الخارج عام 2010، النسبة المئوية من السكان، التحويلات عام 2011، عدد اللاجئين عام 2011

البلد أو المنطقة	عدد المهاجرين الوافدين من الخارج (آلاف) 2010	النسبة الإجمالية من السكان (%) 2010	عدد المهاجرين إلى الخارج (آلاف) 2011	النسبة الإجمالية من السكان (%) 2011	التحويلات ملايين الدولارات	عدد اللاجئين (آلاف)
العالم	214,199	3,5	214,199	3.1	501,000	10,400
الدول النامية	86,232	1,5	147,000	2.6	372,000	8,440
المنطقة العربية، منها:	32,790	9,1	18,342	3.9	42,000	1,700
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	6,468	2,8	15,367	6.7	22,420	1,226
مصر	245	0,3	2,913	3.6	14,213	95
العراق	83	0.3	1,598	5.0	77	35
ليبيا	682	10,4	300	4.7	-	8
فلسطين	1,924	43,6	5,543	137.2	1,106	0
الصومال	23	0,2	1,534	16.4	-	2
السودان	753	1,7	1,599	3.7	1,478	113
سوريا	2,206	9,8	582	2.9	1,988	755
تونس	34	0,3	570	5.4	1,955	3
اليمن	518	2,1	728	3.0	1,603	215

6. تؤثر البطالة في الدول العربية في شكل غير متناسب على النساء وفئة الشباب والأفراد من ذوي التحصيل العلمي العالي. إذ يواجه الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15– 24 سنة خطر ارتفاع معدلات البطالة. فقد ارتفع معدل بين الشباب في المنطقة العربية ـ الذي كان من قبل مرتفعا جدا ـ بشكل حاد غي اعقاب الربيع العربي وبلغ حوالي 27% في عام 2012، وهو أعلى معدل في العالم، وضعف المعدل العالمي للشباب. وعلاوة على ذلك، فإنه يقارب ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين السكان في سن العمل في المنطقة العربية والذي يبلغ 10%. كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول (6): معدلات البطالة في صفوف الشباب في مقابل المتوسط العام (أحدث الاحصائيات)

الدولة	البطالة في صفوف الشباب بين 15 - 24 سنة %	المتوسط العام للبطالة %
الأردن	38,9	11
الإمارات	6,3	2
البحرين	20,7	5
تونس	26,5	14
الجزائر	45,6	10
عُمان	19,740	76
السعودية	25,9	5
السودان	41,2	21
سورية	19,8	21
الصومال	43,4	33
العراق	45,3	30
عُمان	19,6	7
قطر	17	1
الكويت	23,3	3
مصر	25,8	8
اليمن	45,1	31

7 . أن نقاط التشابه بين أسواق العمل في الدول العربية تنحصر في:

- العلاقة بين القطـــاع العام والخاص حيث أن أغلــب المواطنين يعملون في القطاع الحكومي وأغلب العمالة الوافدة في القطاع الخاص.

هناك فوارق في معدلات المهارة وعرض العمل بين النساء والرجال.

8. ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث العمالة والمصادر الطبيعية وعوامل الإنتاج الأخرى كما يلي:

	موارد طبيعية كبيرة	موارد طبيعية فقيرة
عمالة كبيرة	الجزائر ايران سوريا اليمن	جيبوتي مصر الاردن لبنان المغرب تونس
عمالة نادرة	البحرين الكويت عُمان قطر السعودية الإمارات	

9. تتفاوت نسبة المواطنين العاملين في وظائف حكومية.

10. كنتيجة لزيادة نسبة العمالة الوطنية في الحكومة فإن فاتورة الأجور المدفوعة عالية نسبيا.

شكل 1: معدل فاتورة الأجور في القطاع الحكومي/ الناتج القومي

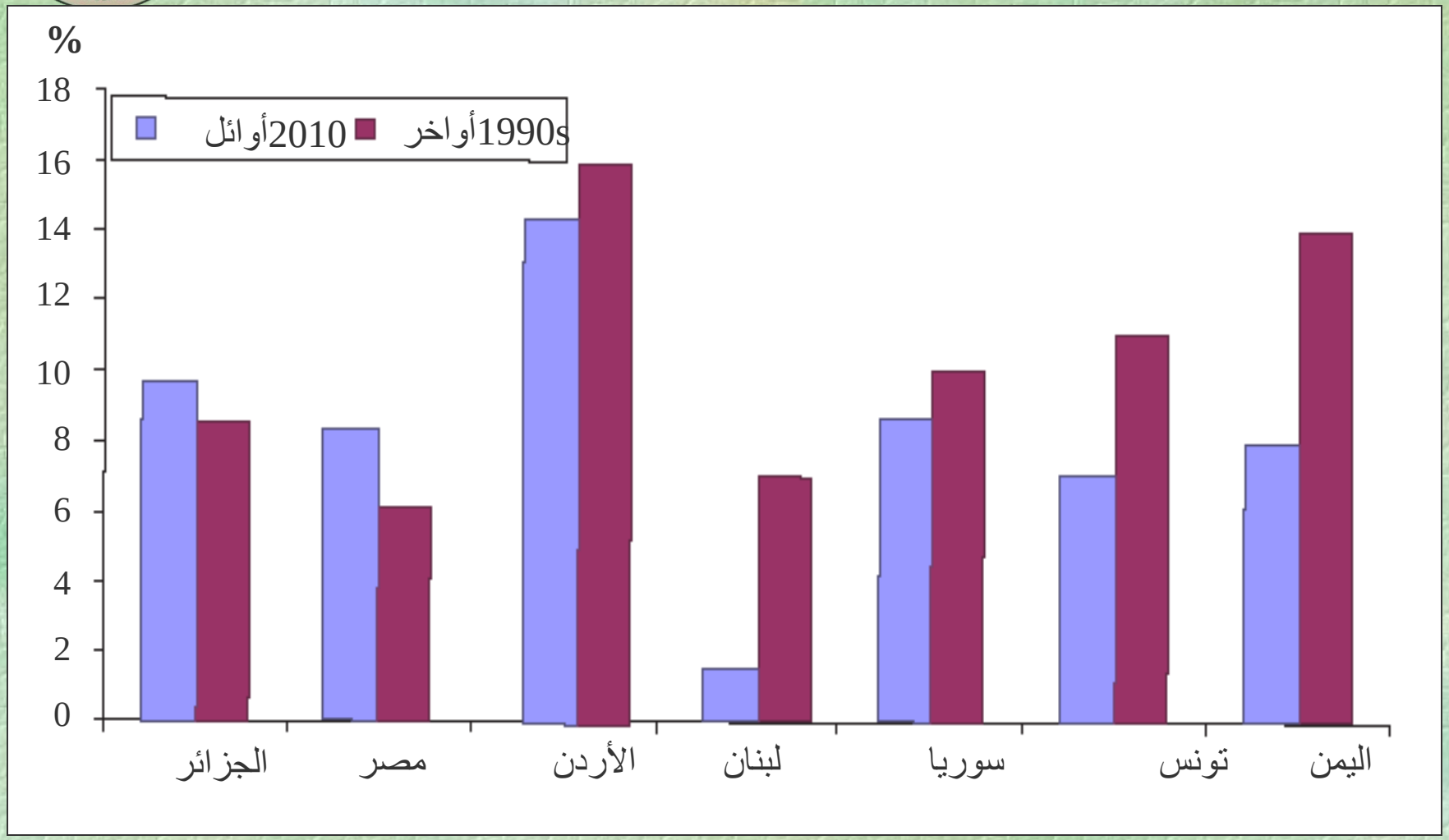

جدول 7: القوة العاملة ونسبة العمالة الوطنية وغير الوطنية في بلدان الخليج العربية لأحدث سنة متاحة

البلد	السنة المتاحة	اجمالي القوة العاملة	العمالة الوطنية		العمالة غير الوطنية	
			عدد العمالة الوطنية	نسبة العمالة الوطنية	عدد العمالة غير الوطنية	نسبة العمالة غير الوطنية
الامارات	2007	3,397,000	283,978	8.38	3,113,022	91.62
البحرين	2008	578,307	140,096	24.22	438,211	75.78
السعودية	2007	8,229,658	4,029,956	48.97	4,199,702	51.03
عُمان	2008	1,085,321	276,323	25.46	808,998	74.54
قطر	2007	827,802	312,796	37.75	515,306	62.25
الكويت	2007	2,024,890	360,550	17.80	1,664,340	82.20
المجموع		16,142,978	5,403,699	33.47	10,739,579	66.50

11. بالرغم من أن الحكومة توظف الغالبية من القوة العاملة الوطنية فإن معدلات البطالة للمواطنين عالية نسبيا. وربما أن الدول العربية لديها أعلى معدلات البطالة في العالم.

12. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية يشمل أقل معدلات مساهمة النساء في القوة العاملة في العالم. وهذا أكثر وضوحا في دول الخليج من بقية الدول العربية.

13 . أيضا، فإن دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية لديها أسرع انخفاض في معدلات الإخصاب! في العالم !!

14 . نلاحظ المزيد من التقدم في معدلات التعليم للمرأة في هذا الجزء من العالم .

الجدول (8): إجمالي الخصوبة في المنطقة العربية
2025 - 1980

البلد أو المنطقة	إجمالي الخصوبة				انتشار وسائل منع الحمل، وسائل حديثة
	1980-1985	2005-2010	2020-2025	آخر سنة	
	(طفل لكل امرأة)				(نسبة مئوية)
العالم	3.6	2.5	2.3	56	
المنطقة العربية، منها:	6.3	3.4	2.7	-	
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	6.1	3.9	2.9	31	
مصر	5.2	2.9	2.3	60	
العراق	6.4	4.9	4.0	33	
ليبيا	7.2	2.7	2.0	26	
فلسطين	7.1	4.7	3.6	39	
الصومال	6.7	6.4	6.0	1	
السودان	6.3	4.6	3.6	9	
سوريا	6.8	3.1	2.3	43	
تونس	4.9	2.0	1.7	52	
اليمن	9.2	5.5	4.0	19	

15. تمتاز أسواق عمل دول مجلس التعاون الخليجي بتدهور نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة. كانت النسبة 60% في عام 1975 والآن حوالي 35%. تشكل العمالة الوطنية في الإمارات والبحرين حوالي 20% من القوة العاملة. وبالإضافة هناك اختلافات واسعة بين دول الخليج.

16. تمتاز اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي كما قلنا بأنها معتمدة على النفط كليا لتمويل ميزانية الدولة.

17 . ليست هناك تقديرات أو دراسات عن حجم مرونة الإحلال بين العمالة المحلية والوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ولكن يبدو واضحا بأن هذه المرونة صغيرة جدا . وفي توزيع الأشغال يلاحظ أن الوظائف الدنيا ذات الرواتب المنخفضة في قطاعات البناء والخدمات المحلية هي محصورة للعمالة الوافدة. من ناحية أخرى فإن الوظائف العالية ذات الأجور والرواتب المجزية والعالية وذات الإنتاجية العالية فهي خارج نطاق مهارة العمال المحليين. إذا العمالة المحلية ليس لها دور فعال في هذه القطاعات. . .

18 . إذا أسواق العمل في دول مجلس التعاون مقسمة من حيث نوع الوظائف، والمهارات والأجور.

19. من الأسباب المهمة لهذه التقسيمات ربما ما قلناه سابقا بأن الدولة تتعهد بتوظيف العمالة المحلية. كما يبدو بأن الترقيات وزيادة الأجور ليس له علاقة بالإنتاجية كما وضحنا سابقا ولكن باعتبارات أخرى غير اقتصادية. يمتاز القطاع الحكومي أيضا بشروط عمل أسهل نسبيا من وظائف القطاع الخاص. ساعات العمل على سبيل المثال اقل.

20. هناك الكثير من الأدلة حول قيام موظفي الدولة بأعمال أخرى الغاية منها الكسب. هذه في الاقتصاد تسمى (Rent Seeking Activities) وتحدث هذه الحالة عندما تكون الأجور المدفوعة في القطاع الحكومي أعلى من الأجور السائدة في سوق العمل (الريع).

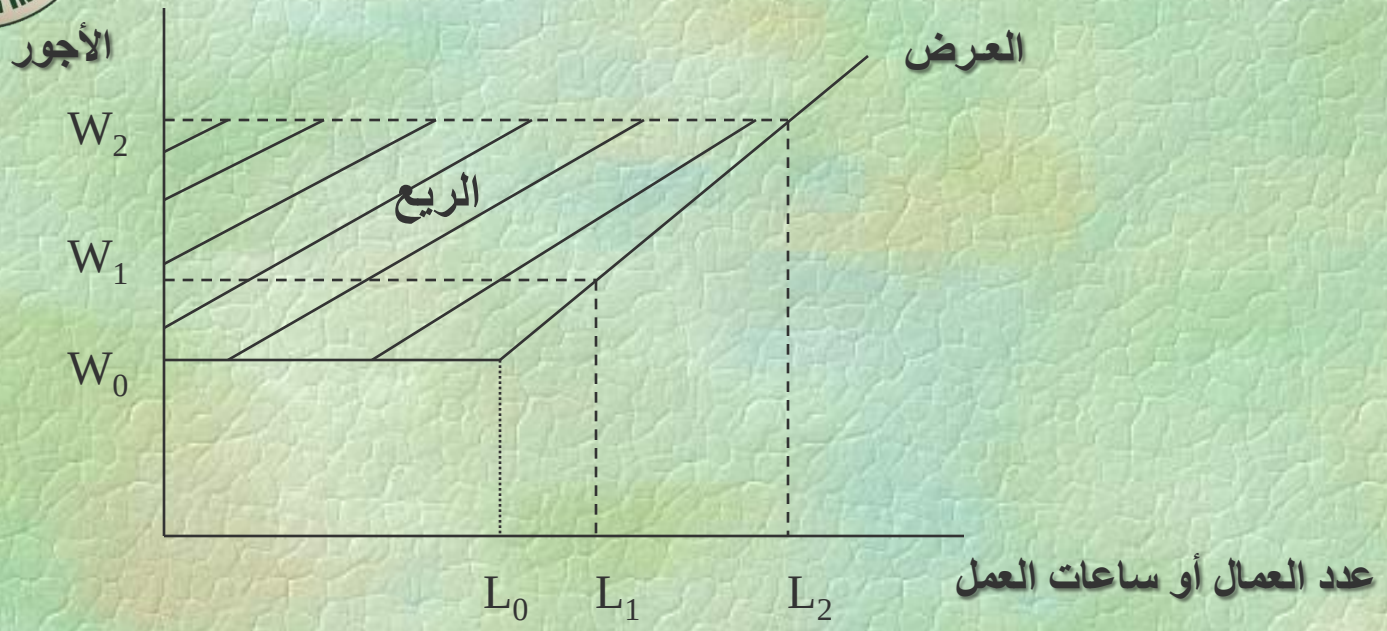

هنا الفارق بين الأجر المدفوع للعامل في القطاع الحكومي W2 والأجر W1 أو W0 وهو ما يسمى بالأجر الأدنى الذي يقبله المواطن من الدولة هو الريع الإضافي الذي يحصل عليه المواطن الخليجي. . .

- إذا كان هناك أجر معين دونه لا يمكن أن يقبل العامل المحلي بأن يعمل وهو ما يسمى (Reservation Wage) لذا فإن أغلب العمالة الوطنية المحلية تعمل في دوائر الدولة. لأن القطاع الخاص لا يستطيع دفع مرتباتهم العالية وقبول انتاجيتهم المنخفضة.

- ونتذكر العمالة في الدول العربية في القطاعات الخدمية عموما. ومن الصعب جدا تقييم إنتاجية هذا القطاع لصعوبة قياس الناتج الإجمالي وهذه مسألة تعاني منها كافة الدول وليس العربية فحسب.

- تحسب الإنتاجية (Per Capita GDP) بتقسيم الناتج القومي الحقيقي على عدد السكان عمر 15-64 القادرين على العمل (Working Age Population) ويمكن استخدام العمالة أو القوة العاملة في حالة عدم توفر بيانات عن السكان عمر 15-64 ولكن من الناحية النظرية فإن هذه هي طريقة القياس. بعدئذ يحسب معدل نمو الإنتاجية وهو $\left(\frac{X_t - X_{t-1}}{X_{t-1}}\right)\times 100$ والذي في الشكل البياني رقم 15.